دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية
المصدر:	المجلة المغربية للتدقيق والتنمية
الناشر:	محمد حركات
المؤلف الرئيسي:	بو كرين، شفيق
المجلد/العدد:	ع31,32
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	13 - 31
رقم MD:	794101
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/794101

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية المغربية

شفيق بوكرين *

تقديم

تكاد تجمع أدبيات الفكر السياسي على التحول الملحوظ لوظائف الدولة الوطنية منذ نشأتها في القرن 17م، نتيجة إخفاقات في بعض التجارب أحيانا، وإكراهات كل مرحلة على حدة أحايين أخرى. إذ تحولت من الدولة الحارسة (مع المدرسة الليبرالية؛ التي أتاحت للناس الحرية لكنها حرمتهم من العدالة الاجتماعية) مرورا بالدولة التدخلية (مع المدرسة الماركسية؛ التي وفرت للناس لقمة العيش لكنها حرمتهم من الحرية).

أما في عصر العولمة فقد أضحت دولة تاجرة. هذه الأخيرة شكلت بالنسبة لكثير من الدول النامية، التجسيد العملي للمدرستين الليبرالية والماركسية، تستوعبهما وتضيف إليهما عنصرا مضافا يتمثل في منح البعد الاقتصادي لباسا اجتماعيا لتحقيق الاستقرار السياسي. فالإنسان الفرد هو هدف التنمية، والتضامن الاجتماعي هو أداة هذا الفرد داخل المجتمع. وحين يتعذر تحقق هذه المعادلة، تعمل المؤسسة الجامعة (الدولة) على أخذ المبادرة وانتهاج أسلوب التاجر. لتتكلم دبلوماسيتها لغة اقتصادية، عنوانها الشراكة وأداتها الاعتماد المتبادل.

وهو ما حث العديد من الدول على إيلاء الأهمية لتحقيق النفوذ الاقتصادي ضمن ما أصبح يعرف بالجغرافيا الاقتصادية العالمية أو الجيو-إكونوميك (1). وعلاوة على ذلك، يمثل المعطى الاقتصادي عاملا محددا لاستقرار نظام ما من عدمه، كما يبرز ذلك تعبير صاحب الجلالة الملك محمد السادس:

(*) باحث في جامعة محمد الخامس، الرباط.

(1) محمد شوقي، «الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية»، السياسة الدولية، (مصر) عدد 125، يوليوز 1996، ص. 125.

«إن الضرورة الملحة لتقنين وضبط السلام الاقتصادي جديد، ولإعادة النظر جذريا في التوازنات الجيو-سياسية، ليست ضربا من ضروب المزايدة. ذلك أن كثافة وتنوع العلاقات بين الدول والشعوب، تضع على المحك السلام والاستقرار الدوليين، بل وحياة ومصير البشرية جمعاء» (2).

وعلى صعيد آخر، لم تعد هناك مسافة بين التحولات – السياسية والاجتماعية والاقتصادية – في الداخل وتلك التي تحدث على المستوى الخارجي؛ إذ شاع شعار «فكر عالميا ونفذ محليا». بل إن هناك من ذهب إلى القول إنه لا توجد سياسة خارجية، وأن المصالح والأهداف الداخلية حينما تتأثر بالخارج، فإن الدول تتحرك سياسيا للدفاع عن هذه المصالح. ولعل خير دليل على هذا التوجه التوجيه الملكي الذي اعتبر أن:

«أهمية الدبلوماسية تكمن في أن نجاح أي إستراتيجية تنموية بقدر ما هو رهين بإمكانات الدولة الذاتية، فإنه يتوقف على قدرتها في استثمار ما توفره لها المعطيات الخارجية من فرص التوسع والتبادل المثمر. كما أن الحضور على المستوى الدولي بجدارة لن يتأتى إلا بفاعلية النشاط الداخلي، لأن المواجهة بين الدول لم تعد من قبيل الصراع الدموي بل أصبحت رحاها تدور في مجال التنافس لكسب الأسواق الخارجية، انطلاقا من التنمية الداخلية للقدرة الإنتاجية. ومن ثم غدت الديبلوماسية أكثر من أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، وإنما هي كذلك إحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، سواء كانت هذه الأهداف خارجية بحتة أو داخلية» (3).

غير أن الإشكالية التي تثيرها الدولة التاجرة، وتحت شروط سياسية غير ناضجة، تحولها إلى منافس لمواطنيها (أفرادا ومجموعات)، والى مقاولة خاصة بفرد أو مجموعة حاكمة. إلى أي حد استطاع النموذج المغربي عبر مبدإ الشراكة تجاوز إكراهات الهيمنة والتبعية تجاه العالم الخارجي، بما يضمن استقلالية قراره السياسي، وصيانة سيادته الوطنية؟

لتحليل هذه الإشكالية، سأعمد إلى تحديد مفهوم مبدأ الشراكة أولا، وتحديد دوافعها ثانيا. على أن أخصص المحور الثالث لتجليات تطبيق هذا المبدأ.

أولا: مفهوم مبدأ الشراكة

تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموع الممارسات عبر الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف والمصالح المعتبرة بواسطة الجهاز الدبلوماسي (4). ومن جهة أخرى، تعرف بأنها الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي لمراقبة محيطه الخارجي، وذلك بالحفاظ على الوضعيات الإيجابية وتحسين الأوضاع السلبية في الأداء الدبلوماسي (5).

(2) أنظر: نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة الثانية لمؤتمر السياسة الدولية، في: محمد السادس، انبعاث أمة، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء 54، القسم 2، مرجع سابق، ص. 429.

(3) أنظر: نص الرسالة الملكية الموجهة لأعضاء النادي الدبلوماسي المغربي، مرجع سابق، ص. 12.

(4) محمود عوض، السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق، (عمان)، 1999، ط. 1، ص. 23.

(5) Zorgbibe Charle, *les Relations internationales*, édition PUF. 1975, p. 53.

ويتبين من خلال هذين التعريفين، أن السياسة الخارجية هي الإطار الذي تربط من خلاله الدولة علاقاتها مع العالم الخارجي ويكون هدفها الأساسي هو الحفاظ على المصلحة الوطنية للبلد، وهي لذلك انعكاس لحصيلة معطيات وتراكمات تاريخية، بشرية، جغرافية، ثقافية...، تؤكد هوية مختلف الوحدات السياسية وترسم مبادئها في علاقاتها بغيرها من الوحدات الاخرى... ومن ثم، لا يمكن لأية دولة – مهما كانت التحديات – أن تتجاهل واقع هذه التراكمات وهي بصدد بناء مستقبلها، وإلا تكون قد تخلت عن عمقها الإستراتيجي وزادها المادي والمعنوي، الذي يضمن لها البقاء والنمو (6).

بتوظيفنا لمنهج تحليل المضمون (وهو منهج يهتم بدراسة الاتصال-الخطاب – وتحليله بطريقة منظمة وكمية بهدف قياس المتغيرات) واستقراء (القيام بملاحظات امبريقية-واقعية – لسلوك الفاعلين وخطواتهم العملية وهم بصدد تنفيذ برامجهم وسياساتهم) ممارسات المغرب الداخلية والخارجية.

ومن ثم، كان لابد من الاستعانة بمنهج التحليل الكمي للمتغيرات في شكل إحصائيات وأرقام. سواء كانت ذات صبغة اتفاقية أو معاملات تجارية لتكون دليلا على مدى حضور أو غياب مبدأ الشراكة كتوجه جديد في السياسة الخارجية المغربية.

اتضح أن السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس أضحت تدور في ثلاثة مبادئ رئيسية، والمتمثلة أولا في مبدأ الجوار؛ وهو مبدأ ذو أبعاد جيوسياسية، يفهم علاقة الجوار على أساس توازن المصالح.

وثانيا تلك المبادئ هو مبدأ التضامن ذو الأبعاد الحضارية والإستراتيجية، يروم إنصاف القضايا العادلة للأمة العربية-الإسلامية، ويتفاعل مع همومها المصيرية بواقعية وبراغماتية عالية؛ مما قد يوحي أحيانا بتناقض الخطاب مع الممارسة لدى الدبلوماسية المغربية.

أما ثالثها فهو مبدأ ذو أبعاد جيو-اقتصادية يتمثل في الشراكة، ويقوم على تفضيل خيار التعاون في تجاوز واقع التخلف بدل الهيمنة والتبعية الاقتصادية، بما يضمن استقلالية القرار السياسي الخارجي، وصيانة سيادة المغرب.

وقد كان هذا المنحى حاضرا لدى صانع القرار المغربي، كما يظهر في قول جلالة الملك:

«إن الأسبقية التي تحظى بها القضايا السياسية، على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا الرهانات التنموية الكبرى، باعتبارها دعامة الأمن القومي... لزرع بذور الثقة المتبادلة باعتبارها عماد أي شراكة مثمرة وقابلة للاستمرار» (7).

(6) Marcel Merle, *la Politique étrangère*. PUF, Paris, 1984, p. 113.

(7) خطاب الملك محمد السادس في: محمد السادس، انبعاث أمة، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء 54، القسم 2، 2009-1430، ص. 471.

ولأن طبيعة النظام الدولي الراهنة تتميز بهيمنة الجيو-اقتصادي على الجيو-سياسي والإستراتيجي، فقد أضحى هذا المبدأ هو الحاكم لجل التحركات الدبلوماسية المغربية تجاه محيطها الإقليمي والدولي؛ حيث دعا الملك محمد السادس الدبلوماسية المغربية إلى التحرك وفق استراتيجية جديدة تتجاوز منطقها التقليدي مفيدا أنه:

« يتعين على دبلوماسيتنا أن توسع من آفاق حركتنا ودائرة علاقاتنا الاقتصادية والتجارية خارج الفضاء الأورو-متوسطي باتجاه أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا لتتنوع روابطنا وتقل تبعيتنا ويتوسع تعاوننا » (8).

إن كل ما تقدم يشكل خارطة الطريق التي ستسير عليها الدبلوماسية المغربية وفق ما تقتضيه أولويات المرحلة الراهنة، وهو ما أفصح عنه العاهل المغربي حين أفاد بقوله:

« وكما نجح المغرب في التعامل مع أسبقيات كل مرحلة تاريخية، فإن على ديبلوماسيته اليوم أن تتجند من أجل استثمار الصورة الجديدة التي رسخناها لدى الرأي العام الدولي، لمغرب ديمقراطي وحداثي، ملتف حول عاهله، ومنارة للاعتدال والتسامح، وأن تعمل بجد ونشاط على استكشاف فضاءات جديدة للتعاون الاقتصادي، وعلى تعميق البعد الإستراتيجي الذي من شأنه جعل المغرب الشريك النموذجي لكل البلدان، في أفق شراكة إرادية وتضامنية مثلى. وترسيخ المكانة الدولية للمغرب كقطب جهوي رائد وعامل استقرار وسلم في محيطه وفضاءاته المغاربية والعربية والإسلامية والأورو-متوسطية والإفريقية والأمريكية، والاستفادة القصوى من نظام العولمة، والاندماج في الاقتصاد الشمولي، والتقليل من آثارهما السلبية على تنميتنا، وإعطاء علاقاتنا الخارجية نفسا جديدا » (9).

ومن المهام الجديدة التي أملتها تحولات الدبلوماسية الاقتصادية، إزالة العوائق أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار مناطق التجارة الحرة.

وما يدل على متغير الشراكة في الواقع مؤشر توقيع المغرب على مجموعة من اتفاقيات للتبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مع مصر، والأردن، وتونس (اتفاقية أكادير)، ثم مع تركيا والإمارات العربية المتحدة. ووقع المغرب على النظام العام للأفضليات التجارية SGPC التي انطلقت عقب الدورة 11 لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية CNUCED بساوباولو سنة 2004، كما أبرم اتفاقا للإطار مع مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية المركوسور MER COSUR، في أفق إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع هذه المجموعة مستقبلا.

وسيرا على نفس النهج، تقارب المغرب مع مجموعة من المنظمات الجهوية، كالاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية UEMOA، على اتفاق تفضيلي للتجارة والاستثمار مع 8 دول

(8) خطاب الملك محمد السادس في: محمد السادس، انبعاث أمة، الجزء 54، القسم 2، مرجع سابق، ص. 16.
(9) مقطع من الرسالة الملكية الموجهة لأعضاء النادي الدبلوماسي المغربي، في: الديبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، الرباط، النادي الدبلوماسي المغربي، أبريل 2007، ط.1، ص. 12-13.

تنتمي لهذه المنظمة بالتوقيع في أكتوبر 2000، نص على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والتشجيع المتبادل للفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار.

ثانيا: دوافع الشراكة

ضمن السياق الاقتصادي العالمي المطبوع بالتنافسية بين الدول والقوى الاقتصادية العالمية، يطمح المغرب – بإمكانياته الاقتصادية المتوسطة وتطلعاته التنموية المتنامية والإستراتيجية – لبناء دولة يسودها الرفاه والتطور الاقتصادي والاجتماعي. فهو البلد الذي تفوق ساكنته 31 مليون نسمة، وهو ما جعله بلدا كبيرا في حوض المتوسط، يشهد نموا ديمغرافيا يصل حاليا إلى 1,4 %، وقد بلغ الدخل الفردي لساكنته 1 180 دولارا سنة 2005، بشكل يبقيه دون معدل مستوى المنطقة المتمثل في 1 512 دولار، وبمعدل نمو اقتصادي بلغ 4,1 % ما بين سنتي «1996-2004» بعد أن كان 2,7 % بين 1988-1995 (10). مع تسجيل ارتفاع مؤشر التنمية وتضاعفه ثلاثة مرات منذ الاستقلال، ليصبح 0,631 سنة 2003 حسب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة (11).

ولاشك أن قوة الدولة ومكانتها في العالم، تتحدد بما تملكه من ثروات ومدى قدرتها على توظيف وإدارة تلك الثروات. ويتوفر المغرب على بعض الموارد المعدنية بكميات هامة، حيث يعد ثاني أكبر منتج للفوسفاط في العالم وأول مصدر له ويتوفر على 3/4 من الاحتياط العالمي منه. كما يضم مخزونا من الحديد والمعادن الأخرى من قبيل الرصاص والمنغنيز والفضة...، أما بالنسبة لمصادر الطاقة فهي جد محدودة؛ حيث إن إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي يغطي أقل من 20 % من الاحتياجات، وهو ما يضطر المغرب إلى الاستيراد.

أما بالنسبة للمجال الفلاحي، فإن المساحة الصالحة للزراعة في المغرب تقدر بحوالي 95 000 كيلومتر مربع. وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها في الحبوب والقمح والشعير والذرة والقطاني، كما تشكل زراعة أشجار الفواكه وأشجار الزيتون نشاطا لا يخلو من أهمية.

ويعتبر المغرب ثاني مصدر للحوامض في العالم وسابع منتج لزيت الزيتون (12)، لكنه مع ذلك لازال يعتمد على استيراد العديد من المواد الغذائية، في حين تلاقي صادراته الفلاحية بعض الصعوبات في ولوج الأسواق الخارجية، وعلى رأسها الاتحاد الأوربي.

بالمقابل، يتوفر المغرب على إمكانيات جد مهمة فيما يخص الصيد البحري، تمنحه قوة دفع أساسية عند التفاوض مع شركائه؛ إذ يعد من أكبر المنتجين للأسماك في العالم (593.966 طن سنة 2004). غير أن هذه الإمكانيات تضطره، وفي العديد من الأوقات، إلى مواجهة بعض التحديات،

(10) مؤشر تطور الناتج الداخلي الإجمالي، أطلس مبياني لمؤشرات التنمية بالمغرب، خلال خمسين سنة، تقرير *50* سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة *2025*، 2006، ص 81.

(11) تطور النسبة السنوية للتضخم، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، مرجع سابق، ص. 83.

(12) المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الإحصائية السنوية، المملكة المغربية، 2008، ص. 23.

فعندما رفض المغرب تجديد اتفاقية الصيد البحري التي كانت تربطه مع الاتحاد الأوربي سنة 1995، انتهى به المطاف سنوات بعد ذلك لتوقيع اتفاقية جديدة للصيد البحري بشروط فيها الكثير من التنازلات، إضافة إلى أن الاتحاد الأوربي قام بتفجير أزمة تجارية، تمثلت في فرض التأشيرة على الصادرات الفلاحية المغربية في اتجاه أوربا (13). وكان ذاك الحدث بمثابة إنذار عملي للمغرب ليأخذ بعين الاعتبار صرامة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضده إذا هو أساء تقييم معادلات القوة المصلحية التي تربط بينه وبين المجموعة، خاصة فيما يرتبط بملف الصيد البحري.

أما القطاع الصناعي فهو يساهم بحوالي 28% من الناتج الداخلي الخام. وتعتبر الصناعات المغربية متطورة ومتنوعة ذات طبيعة كيميائية؛ حيث تعد أحسن صناعة كيميائية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (14).

ويعد قطاع السياحة من أهم القطاعات المعول عليها في رفع قاطرة التنمية بالمغرب، لكونه يحتل الريادة في قطاع الخدمات، ويدر على البلاد ما قدره 59 مليون درهم سنة 2007.

ولسد الثغرة في مجالي الطاقة والسيولة المالية، يعمل المغرب على استثمار دبلوماسيته للحصول على الموارد الطاقية كالنفط والغاز الطبيعي، والمعونة الاقتصادية والاستثمار الخارجي؛ إذ تحذوه الرغبة في الدخول ضمن تكتلات اقتصادية جهوية وإقليمية، باعتباره الطريق المختصر للتحرر من التبعية الاقتصادية التي تفرضها السياسة الاقتصادية الدولية، والحركية المطبوعة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال، وما يعقب ذلك من اختراق للحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة لصالح الشركات العابرة للقارات بشكل يهدد جهود التنمية الوطنية (15).

وهو ما دأبت الدبلوماسية المغربية على العمل به خلال السنوات الأخيرة من خلال تكثيف الاتصالات الثنائية وتعزيز العلاقات التبادلية مع مجموعة من الدول، وكذا الحضور في العديد من المؤتمرات والملتقيات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، لإسماع صوت المغرب والدفاع عن مصالح الدول السائرة في طريق النمو. وما إبرام اتفاقية التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا سنة 2004، والإعلان عن مبادرة أكادير الهادفة لإنشاء منطقة تبادل حر مع مجموعة من الدول العربية، إلا دليل على جدية التوجهات الجيو-اقتصادية الجديدة للدبلوماسية المغربية، وعلى مركزية اختيار التعاون جنوب-جنوب، لكونه يأخذ أساسا أهمية إحداث تنمية محلية ذات أهداف اجتماعية.

(13) أحمد الحارثي، «الدبلوماسية الاقتصادية المغربية أمام التوجهات الجديدة لنظام التعاون الدولي»، مجلة نوافذ، العدد 5، السنة الثانية، أكتوبر 1999، ص. 32.

(14) النشرة الإحصائية للمغرب 2008، مديرية الإحصاء، مرجع سابق، ص. 19.

(15) عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2003، ص. 93.

وقد أدرك المغرب بدوره أن لا تنمية اقتصادية بالاعتماد فقط على الموارد المحلية للدولة، لذلك عمد خلال السنوات الأخيرة إلى تبني إستراتيجية منفتحة على العالم تهدف إلى تقديم مجموعة من التسهيلات للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في مختلف القطاعات.

وقد قام بتعديل وتحيين مجموعة من القوانين، منها إصلاح النظام المالي، وسن قوانين جديدة، كقانون الاستثمار والشركات ووضع سياسات قطاعية (السياحة، الفلاحة، الصناعة، تكنولوجيا المعلوميات، إلخ). كل هذه الإصلاحات صاحبتها إجراءات موازية تمثلت في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وتبني إستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية تهدف إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين (أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا).

وقد تجلى هذا البعد في سياسة المغرب الخارجية من خلال تزايد عدد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أبرمها في السنوات الأخيرة مع مختلف الدول، حيث بلغ عددها نحو 2000 اتفاقية ومعاهدة خلال العشرية الأخيرة وحدها، في حين وقعت 2700 اتفاقية في الفترة ما بين 1956 و1995. كما أن المغرب وهو العضو في منظمة التجارة العالمية (OMC)، أبرم تسع اتفاقيات للتجارة الحرة تربطه مع زهاء أربعين دولة. هذا إضافة إلى توقيعه على ما يفوق مائة اتفاقية تخص حماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، وهي كلها تكون إطارا قانونيا محفزا للتنمية الاقتصادية (16).

وقد توجت هذه المجهودات بنتائج إيجابية غير مسبوقة في الاستثمارات التي بلغت سنة 2006 ما يعادل أربع مليارات دولار، وهو ضعف المعدل السنوي للفترة ما بين 1999-2005 (17).

كما أن أهمية القضايا الاقتصادية والتنموية التي تدافع عنها الدبلوماسية المغربية، وتشتغل عليها وتدافع من خلالها عن المكتسبات التي تحققت وتسعى إلى تكريس أهميتها في سبيل تحقيق المزيد، كلها تأتي متجانسة في سياق السيرورة التي طبعت العمل الذي تتسم به الدبلوماسية المغربية (18).

وبقدر ما تركز الإستراتيجية المغربية في الميدان الدبلوماسي على دعم التعاون بين بلدان الجنوب وحث البلدان المتقدمة على دعم التنمية، فإنها تتمسك بعدة أولويات ترتبط بالتنمية البشرية والاقتصادية وبحماية البيئة.

ثالثا: تجليات مبدأ الشراكة

من المعلوم أن مبادئ وأهداف كل سياسة سواء أكانت داخلية أم خارجية، لا يمكن تقييمها إلا عندما تختبر عمليا بواسطة جملة من الإجراءات. وهو ما سيدفع إلى تعقب تطبيق مبدأ الشراكة في

(16) عبد الحميد عواد، «اتفاقية التبادل الحر: الحصيلة والآفاق»، مجلة التواصل (المغرب)، العدد 6، أبريل 2007، ص. 36.
(17) عبد الحميد عواد، مرجع سابق، ص. 37.
(18) محمد تاج الدين الحسيني، «الدبلوماسية المغربية مدعوة إلى التفاعل مع رهانات العولمة والتصدي لتحدياتها»، جريدة الصباح، السنة السادسة، العدد 1788، 2006/1/5، ص. 11.

واقع علاقات المغرب الخارجية. ومعرفة ما إن كان يعكس هذا الواقع مفهوم مبدأ الشراكة ودوافعه بتفضيل خيار التعاون لتجاوز واقع التخلف بدل الهيمنة والتبعية الاقتصادية، بما يضمن استقلالية القرار السياسي الخارجي، وصيانة سيادة المغرب.

مبدأ الشراكة والجوار المغاربي

تؤطر الشراكة المغاربية مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، فالعلاقات التجارية المغربية التونسية تنظمها ما يزيد عن 50 اتفاقية من بينها إنشاء منطقة للتبادل الحر الموقعة في مارس 1999. وعلى ضوء هذه الاتفاقية عرفت علاقات البلدين انتعاشا ملحوظا خلال سنة 2007 تجلى بالخصوص في الارتفاع المسجل في حجم المبادلات سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في إطار الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر. فبالنسبة للميزان التجاري نجد أن صادرات المغرب نحو تونس تتأرجح بين أدنى قيمة لها سجلت سنة 2005 بلغت 442 مليون درهم وأعلى قيمة سنة 2006، حيث وصلت إلى 783,8 مليون درهم (19).

وتنظم العلاقات التجارية بين المغرب وليبيا بمقتضى مجموعة من الاتفاقيات التجارية والتعريفية الموقعة بتاريخ 29 يونيو 1990، إضافة إلى مذكرة تفاهم بشأن اعتماد أسلوب الصفقات المتكافئة بتاريخ 29 أكتوبر 2000، واتفاقية بشأن إحداث غرفة اقتصادية مشتركة، واتفاقية خاصة بتشجيع وحماية الاستثمار موقعة في 3 نونبر 2000، يتم من خلالها استيراد النفط الليبي وسلع أخرى مقابل منتجات مغربية بحجم 400 مليون دولار. إضافة إلى اتفاقية بتاريخ 16 يناير 1984 حول إحداث شركة قابضة مشتركة، واتفاقية بشأن إحداث غرفة اقتصادية مشتركة، كما تم التوقيع بالدار البيضاء على اتفاقية حول تشجيع وحماية الاستثمارات بتاريخ 3 نونبر 2000.

أما عن العلاقات التجارية المغربية الجزائرية، فهي مؤطرة بعدد من الاتفاقيات، منها الاتفاقية التجارية والتعريفية بتاريخ 14 مارس 1989 التي بموجبها تعفى المواد ذات المنشأ والمصدر المحليين من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، واتفاقية الأداء المبرمة بين بنك المغرب والبنك المركزي الجزائري، إضافة إلى بعض النقط التي تم التوصل إليها في إطار جدول أعمال اللجنة العليا المشتركة المغربية الجزائرية في نونبر 1990، كإحداث مجلس لرجال الأعمال في البلدين، وإيجاد حل لمشكل شهادة المنشأ، إضافة إلى بحث سبل تمويل المبادلات التجارية، وإزالة القيود غير الجمركية، في حين تتم المبادلات التجارية بين المغرب وموريتانيا في إطار الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين بنواكشوط في غشت 1986، والذي بموجبه تعفى المواد ذات المنشأ والمصدر المحليين من الرسوم الجمركية، إضافة إلى مذكرة التفاهم بشأن إقامة منطقة التبادل الحر الموقعة بين البلدين بتاريخ 13 يونيو 2000 بشأن إنشاء مجلس لرجال الأعمال بتاريخ 10 يونيو 2000.

(19) محمد وعكي، «مساهمة في دراسة العلاقات المغربية-التونسية»، رسالة لنيل دبلوم الدرسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (الرباط)، 2007-2008، ص. 92.

وعلى العموم، فإن المبادلات التجارية بين المغرب ودول المغرب العربي لم تعرف أي استقرار، سواء في إطارها الدولي أو في إطارها الإقليمي؛ إذ عرفت صادرات المغرب إلى دول المغرب العربي تراجعا كبيرا مقارنة مع مجموع صادرات المغرب إلى باقي البلدان، ولم تتعدى 1 % إلا بقليل، في حين سجلت خلال سنة 2000 ما يقارب نسبة 14 %.

هذا الاختلال في الواقع الاقتصادي المغاربي، يفوت على الدول المغاربية بما فيها المغرب، مجموعة من الفرص الإنمائية، حيث تهدر هذه الدول سنويا ما نسبته 0,3% من الناتج القومي المحلي جراء تعطيل مسيرة الاتحاد المغاربي وتجميد هياكله (20).

إن المستفيد الأكبر من الوضع الحالي هو أوروبا، التي تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية، إذ تبلغ مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية حوالي 70% تصديرا واستيرادا (21)، وتستحوذ على 60,1% من مبادلات المغرب مع الخارج (22).

إن الفشل الذريع الذي منيت به المشاريع الاقتصادية البينية في منطقة المغرب العربي أضحى محط تساؤلات كافة أطرافه، يفرض نهج سياسات إصلاح جذرية لتجاوزه. والراجح أن فلسفة التنمية التي اعتمدت في هذه البلدان لا تعبر عن المضمون الحضاري لتاريخ أمتها، وأن منهج الاقتصاد المتبع في هذه البلدان لا يكرس الاستقلالية لسكانها (23).

مبدأ الشراكة في العلاقات المغربية-العربية

تعتبر عملية التكامل الاقتصادي العربي من بين اهتمامات المغرب المحورية، حيث أصبح ينظر إلى هذا الأمر كخيار استراتيجي، فالتعاون العربي أصبح ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام الدولي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فقد كان الملك محمد السادس من بين القيادات العربية الأولى التي دعت إلى عقد قمة عربية متخصصة في المسائل الاقتصادية (24).

(20) Royaume du Maroc, Office des changes, balance commerciale, 2005, p. 74.

(21) سعيد اللاوندي، «عملية برشلونة، الدوافع-الآفاق-التحديات»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مجلة قضايا، (مصر)، العدد 13، يناير 2006، ص. 25.

(22) Royaume du Maroc, Office des changes, balance commerciale, 2005, p. 72.

Site Internet de l'office des changes : www.oc.gov.ma/publications/bc

(23) نادية الرامي، «السياسة الخارجية للمغرب في الوطن العربي 1999-2009، انكفاء أم تقدم؟»، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، 2009، ص. 125.

(24) الرسالة الملكية التي وجهها محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية بتاريخ 18/4/2006.

ولتفعيل هذه الرؤية على أرض الواقع، يتوجب - حسب الدبلوماسية المغربية - تبسيط عمليات استثمار المال العربي في الأرض العربية مع إتاحة كل الضمانات اللازمة لهذا المال (25). وأن «تتفق الدول العربية أن هناك نوع من الالتزام على عاتق الدول الغنية بمساعدة الدول الأخرى» (26).

وقد بلورت الدبلوماسية المغربية اهتمامها بالوضع الاقتصادي على أرض الواقع من خلال تطوير العلاقات المتعددة الأطراف ودعم التعاون العربي المشترك، والذي تجسد في الآونة الأخيرة، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية بين المغرب وبعض الدول الخليجية عودة بعض الدفء، بعدما تميزت بنوع من التراخي والبرود خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين.

ويفسر ذلك بتدفق المزيد من الاستثمارات الخليجية نحو المغرب، ففي سنة 2005 احتلت الاستثمارات القادمة من دول الإمارات العربية المتحدة، والكويت والمملكة العربية السعودية على التوالي المراتب 5-10-7 من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية. وإذا ما استمرت هذه الوتيرة في الارتفاع يتوقع بعض المحللين أن تتصدر هذه الدول قائمة البلدان المستثمرة في المغرب متقدمة على البلدان الأوربية والأمريكية (27).

هذا ويستحوذ المغرب على 4 في المائة من الحجم الإجمالي للاستثمارات الخليجية في المنطقة العربية أي ما يناهز 20 مليار دولار (28).

إن ما تحقق على صعيد التعاون الاستثماري يبقى الأهم ويستحق الوقوف عنده، فهناك مشروع طنجة المتوسط الذي بدأ العمل فيه بعد أن تم التوقيع في 11 نونبر 2004 بواد الرمل بين الوكالة الخاصة بطنجة المتوسط ومؤسسة جبل علي - المنطقة الحرة، على اتفاقية للتعاون لتدبير وتسويق المناطق الحرة بالمركب المينائي طنجة المتوسط.

(25) نص الخطاب الذي وجهه جلالة الملك إلى القمة العربية الاقتصادية المنعقدة بالكويت، موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، 19/01/2009، www.maec.gov.ma

(26) خطاب الملك محمد السادس خلال القمة العربية المنعقدة بالجزائر في 22 مارس 2005. «وسيظل المغرب ملتزما بكل المبادرات البناءة، التي تتوخى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، اقتناعا منا بأن الاندماج التنموي يظل السبيل القويم، لإعطاء العروبة أبعادها الملموسة الحديثة، التي يتكامل فيها العمق الثقافي والتضامن السياسي مع الاندماج الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي». انظر: الرسالة الملكية الموجهة إلى القمة العربية العادية 21 في: محمد السادس، انبعاث أمة، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء 54، القسم 1، 1430هـ، 2009، ص. 278.

(27) Il s'agit d'un rapport sur « Le climat des investissements dans les pays arabes », publié en 2001, voir *l'Economiste*, 27 février 2003, n° 1466.

كشركة القدرة الهولدينغ الإماراتية، دبي هولدينغ، الشركة القابضة الإماراتية، الصندوق البحريني، شركات الوزان وعارف الكويتية والصندوق الكويتي للتنمية كما أن العديد من الشركات والمجموعات الاقتصادية كشركة الإشرافية الإماراتية أبدت اهتماما واضحا بالمغرب كوجهة استثمارية واعدة.

(28) محمد عصام لعروسي، «البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغربية إزاء العالم الإسلامي»، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، العدد 13، أكتوبر 2007، ص. 88.

وهناك مشروع تهيئة أبي رقراق الذي ظهر للوجود بعد التوقيع بالرباط في 17 مايو 2005 على مذكرة للتفاهم بين صندوق الإيداع والتدبير المغربي وشركة «صبر» للتهيئة و«دبي للعقارات»، لإنجاز مشروع «أمواج» الاستثماري الخاص بتهيئة ضفة وادي أبي رقراق بتكلفة قدرها ملياري دولار.

ويسجل إبرام اتفاقات تحت إشراف العاهل المغربي يوم 29 مارس 2006 بالدار البيضاء، بين هيئات مغربية وإماراتية بقيمة 9,15 مليار دولار لإنجاز مشاريع سكنية وسياحية بأربع مدن مغربية هي الرباط ومراكش والدار البيضاء وطنجة مع شركة دبي القابضة ومع مجموعة إعمار. وتدخل هذه المشاريع في إطار خطة إستراتيجية تصل قيمتها إلى 12 مليار درهم خلال الخمس سنوات المقبلة (29).

ويمكن القول إن الجهد الاستثماري لازال متمحورا في تدخلات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وفي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية الذي تحتضنه الكويت وتعد من أكبر المساهمين فيه، كما يتمثل في استثمارات الشركة المغربية الكويتية وفي متدخلين آخرين.

وفي هذا الصدد قام الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في 8 دجنبر 2005، بتوقيع اتفاقيات مع المغرب بقيمة 1,2 مليار درهم لإنجاز مشروع بناء الطريق السيار مراكش-أكادير، وكذا سد واد الرمل لتزويد مدينة طنجة بالماء الصالح للشرب. (930 مليون درهم للمشروع الأول و290 مليون درهم للمشروع الثاني). كما قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في 20 مارس 2006 بمنح قرض للمغرب بقيمة 480 مليون درهم كمساهمة في إنجاز نفس مشروع الطريق السيار مراكش-أكادير.

وبمناسبة زيارة أمير دولة الكويت للمغرب، تم التوقيع في 13 دجنبر 2006 على اتفاقية قرض لتمويل مشروع الطريق السيار وجدة-فاس بين الصندوق الكويتي والشركة الوطنية للطرق السيارة بمبلغ 900 مليون درهم، فيما بلغت مساهمة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس المشروع 800 مليون درهم، علما أن تكلفة المشروع هي 9,125 مليار درهم.

وفي مجال فك العزلة عن العالم القروي، منح قرض للمغرب في 22 يناير 2007 من طرف الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقيمة 450 مليون درهم، مخصصة لإنجاز 1000 كلم من الطرق القروية، كما قام الصندوق الكويتي في نفس الإطار بتاريخ 27 نونبر 2007 بمنح قرض للمغرب بقيمة 450 مليون درهم (30).

زيادة على ذلك، تعتبر اتفاقية أكادير من الاتفاقيات المهمة في مسار الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، لتعزيز التعاون بين الدول العربية وتشكيل نواة لخلق فضاء اقتصادي يستفيد منه الجميع، وفي هذا الإطار عمل الملك محمد السادس على تفعيل منظوره على المستوى العملي بتدعيم

(29) التقرير الاستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 8، ص. 201-202.
(30) التقرير الاستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 205.

التعاون العربي المشترك وتطوير العلاقات العربية المتعددة الأطراف (31)، وأيضا لتفعيل الدور الجديد للدبلوماسية الاقتصادية كإحدى سبل تعزيز التعاون بين الدول العربية، لتشكيل فضاء اقتصادي يستفيد منه الجميع، فقد وقع وزراء خارجية كل من المغرب، الأردن، تونس، مصر في 25 فبراير 2004 على اتفاق أكادير حول إقامة منطقة للتبادل الحر، تنفيذا لإعلان أكادير الذي جاء في ديباجته: «يأتي في سياق إدراك الدول الموقعة لأهمية دعم التعاون العربي المشترك وتطبيقا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها ومساهمة في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة وانطلاقا من إيمانها بضرورة إقامة فضاء اقتصادي قوي لتحقيق تنميتها الشاملة لمواجهة ما تفرضه العولمة من تحديات ورهانات ومتطلبات خصوصا وأنها تستعد للاستحقاقات المرتبطة بإقامة منطقة للتبادل الحر العربية في أفق سنة 2010».

وتأتي مبادرة الملك محمد السادس بإحداث منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية الموقعة على الاتفاق، كإسهام في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، كما يعتبر خطوة لمواكبة التوجهات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم 6 يوليوز 2006 (32).

وتجسد الاتفاقية مدخلا لإقامة منطقة موسعة للتبادل الحر تضم الدول العربية الأخرى، يتم من خلالها معاملة سلع الدول الموقعة على الاتفاقية والتي تطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية (33).

وفي الميدان التجاري تم عقد اللجنة التجارية المشتركة بالرباط في 4 ماي 2006؛ حيث تمت الدعوة إلى تطوير التعاون بالاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة خاصة بعد اتفاقية أكادير التي أسهمت حسب وزير التجارة المغربي في انتقال الحجم الإجمالي للمبادلات من 64 مليون دولار في 2004 إلى 125 مليون دولار في 2005: أي بارتفاع 94 بالمائة (34).

مبدأ الشراكة في العلاقات المغربية-الفرنسية

جاءت سنة 2005 لتدخل العلاقات المغربية-الفرنسية عهدا جديدا، حيث تم تحديد الأهداف وتوضيح الأولويات ودعم الشراكة، وأصبح النهج هو الانتقال من منطق الإعانة إلى منطق الشراكة.

(31) Hind Jalal. Ikbal Sayh, Ahmed Sbri, « Projet de création de la zone de libre-échange entre les pays arabes méditerranéens », ministre de l'Economie des finances de la privatisation et du tourisme, Royaume du Maroc, *Document de travail* n° 74, mars 2002.

(32) لحسن مقنع، رئيس اللجنة الفنية لتنفيد اتفاقية أكادير: «ليس هناك تأجيل للشق الزراعي... وتطبيقها انطلق بالفعل»، الشرق الأوسط، العدد 10589، 25 نوفمبر 2007، ص. 1.

(33) Visite de travail du Premier ministre a tuinis dynamiser d'Agadir www.maroc-hebdo.press.ma.mhinternet-archives-614 htm1614, p. 1.

(34) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 201.

وبعد عقد الدورة الثانية للمجلس الأعلى للشراكة المغربية-الفرنسية في 2006، تم التوقيع على اتفاق في إطار الشراكة بين المغرب وفرنسا بمبلغ 900 مليون أورو يمتد من 2006 إلى 2010، هم قطاع التعليم ودعم القطاعات المنتجة والبنية التحتية كالماء والتطهير (35).

كما أبرمت عدة اتفاقيات في شهر نوفمبر 2008 بين وزارات التجارة البلدين خلال زيارة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة، السيدة أن-ماري إدراك، ومن أجل تفعيل هذه الاتفاقيات أبرمت في شهر مارس 2009 اتفاقية بين المركز المغربي للصادرات (Maroc Export) والوكالة الفرنسية للتنمية العالمية للمقاولات (UbiFrance) مما سيمكن المغرب من الاستفادة من تواجد الوكالة الفرنسية في 54 بلدا.

من المعلوم أن فرنسا أول شريك تجاري للمملكة، وصل حجم مبادلاتها مع المغرب في 2006 إلى 5,7 مليار أورو و21 % من حصة السوق (أي من المبادلات الخارجية المغربية)، مستوعبة بذلك لوحدها ثلث صادرات المغرب بـ 28 %، وإن كان الميزان التجاري دائما لصالحها. ففرنسا هي أول مزود للمغرب رغم تراجع حصتها من السوق إلى 16,5 % في 2006 بسبب تنويع المغرب لمصادر استيراده وتوجهه نحو الصين وتركيا وإيران نظرا للتنافسية في الأثمان بين هذه البلدان وبلدان أوروبا ومن بينها فرنسا، ونظرا كذلك للأزمة التي عرفها قطاع النسيج؛ حيث توجهت فرنسا نفسها للتعامل مع الصين ودول أوروبا الشرقية عوض المغرب نظرا لقلة التكلفة، مما فتح المجال للمقاولات الإسبانية لجعل المغرب أهم مزود استراتيجي لها في هذا المجال. ورغم ذلك تبقى فرنسا أهم مستثمر في المغرب بـ 41 %: أي 950 مليون أورو من الاستثمارات المباشرة متبوعة بإسبانيا (20 %).

ورغم أن فرنسا تبقى الشريك الأول للمغرب على مستوى المبادلات، إلا أن الواردات انخفضت بمقدار 69.000 م.د سنة 2009 أي 29,8 % من المبادلات مع أوروبا و18,2 % من المبادلات الإجمالية للمغرب. بـ 14,9 % والصادرات بـ 12,5 % ويرجع ذلك إلى انعكاسات الأزمات المالية والاقتصادية على التجارة الدولية (36).

مبدأ الشراكة في العلاقات المغربية الصينية

لقد كانت الزيارة الأخيرة للرئيس الصيني هو جين تاو للمغرب (أبريل 2006) مثمرة، باعتبارها تأتي في سياق تعزيز أجندة العلاقات المغربية الصينية في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية والسياحية. وقد تمخض عن هذه الزيارة توقيع ست اتفاقيات تعاون في مجالات: السياحة والصحة والثقافة والاقتصاد والأشغال العمومية والبحث العلمي والتجارة. وقد قدم الرئيس الصيني ثلاث مقترحات من شأنها تقوية التعاون الثنائي بين البلدين مستقبلا وتجاوز الإطار الضيق للتبادل التجاري وميادين أخرى ظلت مهمشة وتتلخص فيما يلي:

(35) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 78.
(36) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 81.

أولا: استمرار التبادل الدبلوماسي الرفيع المستوى، توسيع التبادل والتنسيق بين الحكومتين والبرلمانات والأحزاب، وتكثيف التعاون والتنسيق في مجال العلاقات الثنائية والدولية.

ثانيا: اتخاذ الإجراءات الضرورية من كلا الطرفين من أجل توسيع وتنمية التبادل الثنائي في مجالات التعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي والمواصلات والفلاحة واستغلال المعادن والطاقة والخدمات...

ثالثا: تقوية التعاون الثقافي والتربوي في مجالات الصحة والسياحة...

من هذا المنطلق، تقوم الشراكة المغربية-الصينية على قاعدة تشجيع الصين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب بتعزيز استثماراتها فيه، وتقديمها لمساعدات وقروض تخصص لمشاريع تنموية واقتصادية واعدة بالمغرب مقابل تطوير التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة بين المغرب والصين، وتوسيع دور المغرب وتفعيله كبوابة للأسواق الإفريقية، إضافة إلى خلق فرص لتشجيع رجال الأعمال المغاربة من أجل الاستثمار بالصين.

لقد أصبحت الصين في العشرية الأخيرة ثالث دولة ممونة للمغرب؛ إذ استورد منها سنة 2009 ما مجموعه 2,3 مليار دولار وهو ما يشكل 6 % من إجمالي وارداته، فيما لم تكن النسبة تتعدى حدود 2,3 % سنة 2000 لما كانت الصين تحتل المرتبة العاشرة من بين الدول الممونة للمغرب (37). ويصل معدل نمو المبادلات التجارية بين البلدين منذ سنة 2005 إلى 30 % سنويا، وهي نسبة في ارتفاع مستمر، مما سيجعل الصين في مستقبل المنظور تتقدم على الممونين التقليديين للمغرب كفرنسا وإسبانيا (38).

بلغ حجم التبادل التجاري بين المغرب والصين أزيد من 1,5 مليار دولار سنة 2005 بزيادة قدرها 28 في المائة بالمقارنة مع سنة 2004، كما احتلت الصين سنة 2005 المرتبة السادسة كممزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له، ومن أهم المجالات الأكثر إستراتيجية في أولويات التعاون التجاري الثنائي بين البلدين هو مجال الصيد البحري، حيث يتوفر المغرب والصين على أكثر من 20 شركة مختلطة تشغل 77 باخرة لصيد الرخويات، فضلا عن التنقيب على البترول في الواجهة البرية (شمال أكادير)؛ حيث يعتبر برنامج التعاون المشترك بين المكتب الوطني المغربي للهيدروكاربورات والمعادن والمجموعة الوطنية الصينية للتنقيب على البترول نموذجا لعلاقات الشراكة التي يرغب كلا البلدين تأسيسها. هذا إضافة إلى توفير المغرب للصين كميات هامة من الفوسفاط ومشتقاته وهي مادة أخرى للتعاون التي نتوقع أن تعرف تحسنا ملموسا بين المكتب الشريف للفوسفاط وصينوشيم (الصينية) (39).

(37) المصطفى الرزرازي، «المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة»، في: الدبلوماسية المغربية ورهان المستقبل، مرجع سابق، ص. 146.

(38) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 53.

(39) المصطفى الرزرازي، «المغرب وآسيا: من الصداقة إلى الشراكة»، في: الدبلوماسية المغربية ورهان المستقبل، مرجع سابق، ص. 145.

ففي حين تصل الواردات المغربية من الصين إلى 2,3 مليار دولار، سنة 2009، لم تتجاوز صادراته نحوها سوى 143 مليون دولار، فالعجز يصل إلى ما يقارب 2,15 مليار دولار، ومن ثم فالصادرات المغربية لا تغطي أكثر من 7 % من الواردات الصينية (40).

وبالرغم من التطور الإيجابي لحجم المبادلات التجارية بين البلدين، التي ارتفعت من 473 مليون دولار سنة 2000 إلى 2,59 مليار دولار سنة (2009 أي أنه تضاعف خلال عشر سنوات بأكثر من ست مرات)، لم تعرف الصادرات المغربية نحو الصين إلا ارتفاعا نسبيا مقارنة مع حجم الواردات. فمازالت نسبة تغطية الواردات القادمة من الصين ضعيفة لا تتجاوز 13,5 %. وكما جاء في تقرير صدر عن مديرية السياسة الاقتصادية العامة بوزارة المالية المغربية، يتوقع أن تمثل الصين حوالي 5 % من المنافسة الإجمالية للمغرب في الأسواق الأجنبية (خارج الأسواق الداخلية المغربية والصينية).

مبدأ الشراكة في علاقات المغرب بالأمريكيتين

يرى كثير من المتتبعين لعلاقات المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، أن مستوى الشراكة الاقتصادية للطرفين لا ترقى إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية المتميزة، معتبرين أن اتفاقية التبادل الحر الموقعة في 15 يونيو 2004 امتحان للرغبة الحقيقية في الشراكة (41).

وسينتظر الطرفان مرور خمس سنوات، لإحداث نقلة نوعية في مسار التبادل الحر بين البلدين، إذ وقع المغرب والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمغرب ثلاث اتفاقيات من أجل تنفيذ برنامج التعاون الجديد للفترة الممتدة بين 2009 و2013. وتتعلق الاتفاقيات الثلاث بقطاعات التربية، والديمقراطية والحكامة الجيدة، والنمو الاقتصادي، بميزانية إجمالية تقديرية تصل إلى حدود 122 مليون دولار، منها 18 مليون برسم السنة المالية 2009. وتؤشر هذه الاتفاقيات على القطاعات التي تستأثر باهتمام الإدارة الأمريكية كالتعليم ودعم الإصلاحات السياسية والفاعلين في المجتمع المدني وتنمية القطاعات الاقتصادية المرتبطة بهما (42).

إن التعاون التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب لا يرقى إلى مستوى الكثافة عينها على المستوى السياسي والإستراتيجي، فالمبادلات التجارية بين البلدين لازالت ضعيفة؛ إذ لم يتجاوز حجمها سنة 2008 2,4 مليار دولار مقابل 2,3 مليار دولار سنة 2007، و1,4 مليار دولار سنة 2006، إذ يعزى هذا التطور بشكل حصري إلى دخول اتفاقية التبادل التجاري الحر بين البلدين حيز التطبيق ابتداء من 2006. واعتبرت هذه الأخيرة كمكافأة للحكومة المغربية عن جهودها في مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الدولية ضد الإرهاب، خصوصا بالنظر إلى المكانة الهامشية التي تحتلها المبادلات التجارية الأمريكية مع المغرب (أقل من 0,04 % من حجم تجارتها الخارجية).

(40) التقرير الإستراتيجي المغربي *2006-2010*، مرجع سابق، ص. 54.
(41) سالم تالحوت، «العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وأمريكا: من الشراكة السياسية الى الشراكة الاقتصادية»، مجلة مسالك، العدد 2، 2004، ص. 22.
(42) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 37.

وتعد هذه الاتفاقية، من وجهة نظر المغرب، كمؤشر أساسي على الاعتراف الدولي بجدية الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قامت بها الحكومة المغربية منذ التسعينيات من القرن العشرين. إذ استطاع بموجب هذه الاتفاقية إلغاء ما يزيد عن 95 % من الحواجز الجمركية بين البلدين، مما أدى إلى الرفع من مستوى التبادل التجاري بينهما بشكل مهم تضاعف بـ 147 % منذ سنة 2005، حيث لم تتجاوز حدود 970 مليون دولار (43).

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشكل سلبي على مستوى التبادل التجاري بين البلدين سنة 2009، إذ بالرغم من تطور الواردات المغربية بنسبة تجاوزت 17 %، عرفت الصادرات المغربية نحو الأسواق الأمريكية تراجعا حادا بنسبة تقارب 41 %، وهي نسبة قد تؤثر جديا في الإستراتيجية التصديرية للمغرب، الذي يسعى من خلال اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية لجعل السوق الأمريكي سوقا مركزيا لفتح الأسواق بأمريكا الشمالية والجنوبية في وجه المنتجات المغربية (44).

يمكن النظر إلى العلاقات المغربية بدول أمريكا الجنوبية من زاويتي العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف في إطار التعاون بين الكتلتين العربية والأمريكية الجنوبية، وعموما فإن السمة العامة للعلاقات مع دول القارة أنها عادية في حاجة إلى تنمية حقيقية.

وتبعا لذلك، جاز القول إن التطلعات التي تحذو كلا الجانبين اللاتيني والعربي، على وجه العموم، ليست متطابقة؛ فهي في نظر اللاتينيين تطلعات اقتصادية أساسا، تتجلى في البحث عن أسواق وجلب الاستثمارات (45). وفي ذات السياق، شدد العاهل المغربي على ضرورة الانطلاق نحو شراكة استراتيجية حين قال:

«لقد شهدت السنوات الأخيرة دينامية مجددة، مطبوعة بانبثاق صيغ وأشكال متطورة من الشراكات الجهوية والدولية. وذلك انطلاقا من الوعي بضرورة تفعيل التعاون داخل المجموعات القارية... نعرب عن ارتياحنا لإطلاق شراكة طموحة، بين منطقتنا العربية ودول أمريكا الجنوبية، كان للمغرب الدور الرائد في وضع إطارها المؤسسي. وذلك انطلاقا من موقعه كبوابة للعالم العربي، بهذه القارة، التي نتقاسم وإياها موروثا ثقافيا وحضاريا، وتحديات تنموية وأمنية راهنة» (46).

إن العلاقات المغربية اللاتينية – رغم الرغبة في حقنها بالبعد الاقتصادي – ظلت أساسا سياسية، ومن العوامل التي أثرت في ذلك سمعة المغرب الدولية كدولة تقوم بدور في تسهيل الحوار بشأن كبريات الملفات الدولية، ثم بكونها مثالا للتطور الديمقراطي (47).

(43) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 36.
(44) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 37.
(45) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 260.
(46) محمد السادس، انبعاث أمة، الجزء 54، مرجع سابق، ص. 54.
(47) التقرير الاستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 260.

ومع ذلك، فقد كان البعد الاقتصادي دائما حاضرا في اهتمامات الجانبين، كما تجلى ذلك في قول جلالة الملك:

«لقد كان المغرب، باعتباره بوابة للعالم العربي على أمريكا الجنوبية، من الدول السباقة لإقامة شراكة جادة بين المجموعتين، حيث تشرف باحتضان لقاءات هامة، قبل قمة برازيليا وبعدها» (48).

وتحدث المغرب أول مرة عن فكرة طموحة في هذا الصدد، عند الدعوة إلى إقامة تبادل حر مع كولومبيا وذلك سنة 1995، فالمغرب أبرم مع تلك الدول 76 اتفاقية، و25 مذكرة تفاهم، و47 اتفاقية منها أبرمت في الست السنوات الأخيرة (أي في ظل حكم الملك محمد السادس)، وهي أرقام متواضعة لأن الأمر يهم 20 دولة.

ولتجاوز هذا الضعف، ذهب الطموح بالجانب المغربي إلى إبرام اتفاقية إطار للتبادل الحر مع دول مجموعة ميركوسور، وذلك في 26 نوفمبر 2004، بفعل الزيارة الملكية للمنظمة التي شملت كل من ميكسيكو (25/23 نوفمبر) والبرازيل (11/27) والبيرو (11/30) والشيلي (2 و3 ديسمبر) وأرخنتينا (7/6 ديسمبر).

وتضع تلك الاتفاقية إطارا للتفاوض مستقبلا حول إبرام اتفاق تفضيلي، وهذه الاتفاقية بالذات تهم دولتين عضوتين في الميركوسور هما الأرجنتين والبرازيل، وهما من بين أربع دول تعتبر أكبر شركاء وزبناء للمغرب في المنطقة، وهم بالإضافة إلى الدولتين المذكورتين، الميكسيك وفينزويلا.

فقد تم الاتفاق على منح دينامية قوية عبر إحداث لجنة مختلطة مكسيكية مغربية وإبرام اتفاقيات جديدة في قطاعات حيوية مثل: التيكنولوجيا والسياحة والصحة والطاقة وصناعة السيارات، مع إيلاء القطاع الخاص دورا فاعلا في تنمية العلاقات.

وفي علاقاته مع البرازيل تم اعتماد نفس المقاربة، مع الإشارة إلى «اتفاقية الإطار التي تم التوقيع عليها بين المغرب و«ميركوسور». أما مع البيرو، فتم التوقيع على ثلاث اتفاقيات، زيادة على تعهد الجانبين بتبادل منح امتيازات في التفضيل الجمركي بالنسبة لمنتوجات محددة، وصولا الى إقامة منطقة تبادل حر بين البلدين.

وفي الجهة الأخرى مع الشيلي، تم تشكيل لجنة مشتركة تنكب على تنمية العلاقات على ضوء الاتفاقيات التي أبرمت في مختلف المجالات وبنفس الروح المتجهة نحو تبادل المنافع. كما تم الاتفاق مع الأرجنتين على برنامج تطبيقي للاتفاق الثقافي والتربوي والعلمي المبرم سنة 1994، زيادة على مواصلة البرامج المتفق عليها من قبل بمقتضى اتفاقيات سابقة ومبادرات انخراط البلدان فيها منذ عقود.

(48) انظر: الرسالة الملكية الموجهة إلى القمة العربية العادية 21 في: محمد السادس، انبعاث أمة، الرباط، المطبعة الملكية، الجزء 54، القسم 1، 1430هـ، 2009، ص. 278.

مبدأ الشراكة في العلاقات المغربية اليابانية

على مستوى العلاقات الثنائية، تمثل اليابان أول شريك تجاري للمغرب في آسيا بحجم مبادلات تجارية بلغت عام 2004 حوالي 3,766 مليار درهم، كما يمثل أول سوق لصادرات المغرب في مجال المنتوجات السمكية، ويستورد المغرب من اليابان السيارات، وهو أول بلد طور معه المغرب علاقات تجارية مميزة؛ حيث مثلت تغطية واردات المغرب من صادرات اليابان عام 2001 معدل 13,5 % لتنتقل سنة 2002 إلى حوالي 27 % (49).

أما على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف أو ما يعرف بالتعاون الثلاثي، فقد وقع المغرب واليابان على هامش المؤتمر الدولي الثالث لتنمية إفريقيا – تيكاد-3 المنعقد بطوكيو اتفاقية – ثلاثية – للتعاون بينهما وبين الدول الإفريقية (50)، تتويجا للتعاون النموذجي بينهما في مختلف المجالات، وبهدف ترسيخ التعاون المغربي الياباني مع الدول الإفريقية الأخرى والتعاون معا من أجل استفادة الدول الإفريقية من خبرتهما ومهارتهما للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. وسيقوم المغرب بمقتضى هذه الاتفاقية بإرسال خبراء مغاربة إلى البلدان الإفريقية، كما سيستقبل متدربين قادمين من هذه البلدان من أجل التكوين في مختلف المجالات (51).

إن التعاون الثلاثي يمثل مدخلا مواتيا للمغرب، من أجل لعب دور الرائد وفاعل دولي مسموع، يحظى باحترام بلدان الشمال والجنوب على حد السواء، وفرصة لاكتشاف أسواق وخبرات جديدة.

مبدأ الشراكة في العلاقات المغربية الإفريقية

عمل المغرب في علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء على تجاوز محدودية الإطار التقليدي، بالسعي إلى تفعيل مبادرات للشراكة في ميادين حيوية تهدف إلى تحقيق نوع من الاعتماد المتبادل، كما اعتمد المغرب في تعاونه مع هذه الدول التعاون الثلاثي باعتباره آلية للتضامن جنوب/جنوب وللشراكة شمال/جنوب، وفي هذا الإطار ساهمت المملكة في تقوية التعاون الثلاثي من خلال عمل الدول والمؤسسات والوكالات الدولية المانحة على القيام بمشاريع بدول الجنوب، وخاصة الإفريقية جنوب الصحراء كبرنامج الأمطار الاصطناعية في السنغال.

تشكل المبادلات التجارية نقطة ضعف في العلاقات بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما تم إبرازه كثيرا بين الطرفين، وتمثل هذه المبادلات التجارية ما بين 1,5 % و2 % من المبادلات العامة للمغرب، وبعدما كانت قد تقدمت بين 2004 و2008 سجلت المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء انخفاضا بنسبة 2,23 % سنة 2009، وهم هذا الانخفاض الواردات بنسبة 42,9 % والصادرات بنسبة 5,2 – % (52).

(49) مصطفى الرزرازي، مرجع سابق، ص. 162.
(50) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 246.
(51) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، مرجع سابق، ص. 246.
(52) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 233.

وتبقى جمهورية جنوب إفريقيا الشريك التجاري الأول للمغرب بمبادلات تجارية بلغت 1.298 م.د سنة 2009، مقابل 2.509 م.د سنة 2008 م فقد انتقلت واردات المغرب من هذا البلد من 2.428 م.د سنة 2008 إلى 1.220 م.د سنة 2009 م، غير أن الصادرات المغربية ماتزال ضعيفة وتراجعت خلال سنة 2009 لتبلغ 78 م.د. مقابل 81 م د. سنة 2008.

وتحتل غينيا الاستوائية المرتبة الثانية بمبادلات بلغت 855 م.د سنة 2009، مقابل 512 م.د سنة 2008. ويعزى هذا التقدم إلى الارتفاع الذي عرفته الواردات المغربية؛ حيث انتقلت من 40 م.د سنة 2008 إلى 635 م.د سنة 2009، في حين تراجعت الصادرات من 742 م.د سنة 2008 إلى 220 م.د سنة 2009 (53).

إن الراصد لتحولات العلاقات الاقتصادية المغربية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، يتراءى له أن الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، أضحت تنهج ذات المسلك الذي تتبعه بعض القوى الاقتصادية - كالصين - دون أن تنافسها؛ حيث المؤسسات العمومية المغربية هي من تقود الاستثمارات المتوسطة والكبرى في الدول الصديقة، وقد آن الأوان لفتح الطريق أمام المستثمرين المغاربة الخواص مرفقين بأياد شغيلة متمرسة، بهدف استيعاب البطالة وجلب العملة الصعبة من جهة، وبناء ومساعدة الدول الشقيقة من جهة أخرى.

خاتمة

إذا أردنا تقييم مبدأ الشراكة، كمبدأ ذو أبعاد جيو-اقتصادية، يقوم على تفضيل خيار التعاون في تجاوز واقع التخلف بدل الهيمنة والتبعية الاقتصادية، بما يضمن استقلالية القرار السياسي الخارجي، وصيانة سيادة المغرب. يمكن القول إن الدبلوماسية المغربية قد نجحت نسبيا في جعل المغرب الشريك النموذجي لأغلب البلدان في أفق شراكة إرادية وتضامنية مثلى وكسب الأسواق الخارجية، غير أنه يبقى أمامها عمل جبار يقودها نحو تكتلات اقتصادية متكافئة، باعتباره طريقا للتحرر من التبعية التي تفرضها السياسة الاقتصادية الدولية باسم الاعتماد المتبادل المزعوم.

لقد ساعد خيار المغرب في تنويع شركائه بعيدا عن الأسواق التقليدية - خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية - وإقامة مناطق موسعة للتبادل الحر بموازاة سياسة الأوراش الكبرى التي يشهدها داخليا، في الانتقال نسبيا من منطق الإعانة والمساعدات الخارجية «المشروطة» إلى منطق الشراكة والندية.

ولاشك أن أهداف وطموحات مبدأ الشراكة في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، لن تجد ما يعززها بعيدا عن مبدأي الجوار والتضامن: بمعنى أن تعطى الأولوية لتصفية التوترات مع الجوار ما أمكن، عبر سياسة احتواء اقتصادية-إستراتيجية، تتجلى في إغراء الخصوم بشراكات يعجزون عن إيجاد بدائل لها، وثاني الأولويات هو بناء اقتصاد متضامن داخليا وخارجيا لا سيما في الامتداد الحضاري للمغرب.

(53) التقرير الإستراتيجي المغربي 2006-2010، الرباط، مرجع سابق، ص. 234.